
مؤسسة حرية الفكر والتعبير
afte
Association for Freedom of Thought and Expression
الإعلام المصري:
استقلالية
منقوصة
ومهنية
معيبة



الإعلام المصري: استقلالية منقوصة ومهنية معيبة

ورقة عن مفهوم الاستقلالية وواقعها في الإعلام المصري بعد «٣٠ يونيو»

الإعلام المصري: استقلالية منقوصة ومهنية معيبة

ورقة عن مفهوم الاستقلالية وواقعها في الإعلام المصري بعد «٣٠ يونيو»

إعـــــداد

سارة المصري

باحثة في برنامج حرية الإعلام بمؤسسة حرية الفكر والتعبير

شــارك في إجــراء المقـابلات

أحمد الطحان

تحــريــر

مصطفى شوقي

تصــميم الغـلاف

و التنسيق الداخلي



النــاشــر

مؤسسـة حريـة الفكـر و التعبيــر

٤ شارع أحمد باشا - الدور السادس

جـــــاردن ســيتي - القـــاهـــرة.

ت/ف: ٢٧٩٢٦٢٨١ - ٠٢ / ٠٠٢

info@afteegypt.org

www.afteegypt.org

المحتوى

مقدمة

الحق في الوصول للمعلومات وتداولها أحد الحقوق الأصيلة للمواطنين في أي مجتمع ديمقراطي، ولا غِنى عنه وقت السلم. ولكن تزداد أهمية ذلك الحق في أوقات الصراعات والحروب والأزمات الداخلية لما فيه من تمكين للأفراد ومساعدة على دعم السلام والتفاهم. ويُعد الإعلام القديم بشتى أنواعه المرئي والمقروء والمسموع، والإعلام الجديد -القائم على وسائل التواصل الاجتماعي وصحافة المواطن- من أهم السبل الأساسية لتشكيل وعي الجمهور بطبيعة الصراع وجوانبه، وتساعدهم على اتخاذ مواقف منه، وتحديد رؤيتهم لمستقبل هذا الصراع وبناء قراراتهم على أساس المعلومة التي تُعد وسائل الإعلام الناقل الرئيسي لها.

ولكن يقف أمام تحقيق ذلك العديد من التحديات والمشكلات، أهمها أن التغطية الإعلامية غالبًا ما تميل في أوقات الصراعات لتصوير النزاعات –بمختلف أشكالها- باعتبارها صراع بين ثنائيات؛ الخير في مقابل الشر، أصحاب المصالح في مقابل المُهمَشين، الحكومة في مقابل المعارضة ... الخ، في حين أن الكثير من الصراعات هي في الأصل متنوعة الأطراف والجماعات، متعددة الأقطاب، ولا تنحصر بين جبهتين كما يصورها الإعلام في كثير من الأحيان.

وتُعد طريقة العرض الإعلامي المعتمدة على تبسيط واختزال الصراعات هي الطريقة الأكثر شيوعًا للتغطية الإعلامية منذ الحرب الباردة التي استمرت من منتصف الأربعينيات وحتى أوائل التسعينيات -والتي دارت بين نظامين مهيمنين آنذاك هما الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي- وقد عزّز هذا النمط من التغطية الإعلامية تغطية أحداث ١١ سبتمبر٢٠٠٠م وما لحقها من حملات «الحرب على الإرهاب.» وغالبًا ما تلجأ النخب السياسية والاقتصادية باختلاف أشكالها وتنوعاتها من رجال الدولة وأصحاب المصالح لذلك النوع من التغطية، ويعزز من قدرتها على القيام بذلك أن صناعة الأخبار يتم إنتاجها ونشرها من خلال شركات إعلامية وشبكات إخبارية كبرى ومعدودة محتكرة لتدفق المعلومات.

ويتحكم في التغطية الإعلامية وتكوين الرسائل التي توصلها، عدة عوامل رصدتها العديد من الدراسات و الأدبيات الإعلامية والصحفية؛ يأتي على رأسها قدر الاستقلالية الذي تتمتع به وسائل الإعلام، و طبيعة السلطة و مدى تأثير أو تدخل مؤسساتها على الإعلام الخاص أو المملوك للدولة، ومدى إتاحتها للمعلومات. بالإضافة إلى عوامل ذاتية تتمثل في ما يتلقاه الصحفيون والإعلاميين من تدريب صحفي، وكذا مدى توافق عملهم مع المعايير والأطر الصحفية المهنية المتعارف عليها، ومدى تأثير رأس المال على ممارستهم الصحفية.[١]

وعادة ما يتم هذا التحكم وتوصيل تلك الرسائل الإعلامية من خلال أداة الصياغة أو القولبة والتي تعني بشكل عام أنه يتم اختيار حقائق معينة للتركيز عليها في الخبر، بينما يتم تغييب حقائق أخرى بهدف توصيل رسالة معينة للمشاهد الذي يقوم هو الأخر بعملية جديدة من الانتقائية والقولبة حسب ما فهمه من الرسالة الإعلامية المقدمة.[٢] وبالتالي فإن الخطاب المستخدم وطريقة الصياغة والقولبة أثناء تغطية الصراعات تؤثر على طريقة فهم هذه الصراعات وتحديد المواقف منها.

واجهت مصر في الفترة التي تلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م تنامي لظاهرة الاستقطاب الحاد الذي انعكس في التناول الإعلامي للصراعات السياسية التي اجتاحت مصر منذ أحداث الثورة حتى يومنا هذا. ولكن ازدادت حدة هذا الاستقطاب وغيره من الممارسات الإعلامية الغير مهنية بعد عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي، بحسب ما جاء بتقارير تحليل المحتوى الإعلامي.[٣]

---

1. Skogberg, Cari. “Disastar in Darfur: An Examinsation of the Darfur Crisis Coverage by Al Ahram and the Mail and Guardian Online Newspapers”. 2005. p.2.

٢. المصدر السابق، صفحة ٣.

٣. الإصدار الثامن من الصوت الحر – تقرير رصد الإعلام المصري. http://goo.gl/t0xUzD

حيث وضعت منظمة «مراسلون بلا حدود» مصر في المركز ١٥٩ في التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٤م، وذلك بسبب ارتفاع معدل الانتهاكات والاعتداءات على الصحفيين ووسائل الإعلام المختلفة المحلية والأجنبية، وسيطرة الدولة على وسائل الإعلام المملوكة لها وتدخلها وتضييقها على وسائل الإعلام الخاصة منذ أن تم عزل الرئيس محمد مرسي من الحكم في ٣ يوليو ٢٠١٣م من بعد سيطرة جماعة الإخوان المسلمين عليه.[٤] وفي نفس السياق وضعت مؤسسة «فريدم هاوس» مصر في الترتيب ٦٤ في تقريرها عن حرية الصحافة والإعلام لعام ٢٠١٣م، وذلك عن طريق قياس التغيرات التي طرأت على البيئات الثلاث الاقتصادية و السياسية والقانونية التي يعمل فيها الإعلام لتحديد مدى استقلاليته.[٥]

تتناول الورقة التالية في الجزء الأول منها مفهوم وتعريف الاستقلالية وتحديد محاورها وأهميتها والنقد الموجه لتعريفها الحالي، اعتمدت الورقة على استعراض وتحليل المصادر الثانوية الموجودة في الأدبيات الإعلامية. أما في الجزء الثاني فتقوم باستعراض وضع الإعلام المصري قبل وبعد أحداث ٣٠ يونيو، معتمدة على المصادر الثانوية من دراسات وتقارير ومقالات إخبارية ومقاطع تلفزيونية تم اختيارها من تحليل المحتوى الإعلامي للقنوات الرسمية والخاصة بعد ٣٠ يونيو - في الفترة ما بين ١٥ حتى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٣م- والذي أعدته مؤسسة الصوت الحر ونشرته في تقريرها الثامن عن الإعلام، للاستدلال على أوضاع الإعلام المرئي والمسموع.[٦]

وفي الجزء الثاني أيضًا، تعرض الورقة دراسة حالة للإعلام الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠٠م، وذلك بهدف عقد مقارنة بين تغطية الإعلام الأمريكي للأحداث –آنذاك- وبين تغطية الإعلام المصري للأحداث –تحديدًا- في الفترة التي أعقبت قرارات ٣ يوليو وما تبعها من تعامل أمني دموي مع اعتصامات أنصار الرئيس المعزول «مرسي» بميداني «رابعة العدوية» و«النهضة». ويرجع السبب في اختيار الحالة الأمريكية هو مساحة التشابه بينها وبين الحالة المصرية، خاصة وأن كلتا البلدين استدعتا شعارات «الحرب على الإرهاب» باعتبارها عنوان المرحلة السياسية. وقامت وسائل الإعلام –بمختلف أشكالها- في الولايات المتحدة –آنذاك- كما الحال في مصر اليوم بحملات إعلامية مكثفة كإسهام مجتمعي لدعم الدولة في هذه الحرب، مع الوضع في الاعتبار أن البلدين يختلفان في نوع الإرهاب المحارب. كذلك أُستخدمت المقابلات الشخصية (الشبه مهيكلة) التي أجريت مع عشرة من الصحفيين والمحررين والخبراء والإعلاميين لمعرفة أرائهم حول مناخ وبيئة عمل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة بعد ٣٠ يونيو، ومدى تغير وضع مؤسساتهم الإعلامية وكذلك التغطية الإعلامية التي قامت بها مؤسساتهم، للوقوف على مدى استقلالية ومهنية تغطيتها الإعلامية.

وأخيراً، تطرح الورقة على الأطراف الشريكة في منظومة الإعلام المصري بعض التوصيات المستقاة من استعراض وضع استقلالية الإعلام ومدى مهنيته في التغطية الإعلامية بعد ٣٠ يونيو على خلفية المقارنة مع الحالة الأمريكية.

---

٤. مراسلون بلا حدود تكشف الترتيب العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٤. ١٢ فبراير ٢٠١٤. http://goo.gl/sYfHie

5. Freedom of the Press, Draft Country report: Egypt. 2014. http://goo.gl/QGA1BD

٦. الإصدار الثامن من الصوت الحر – تقرير رصد الإعلام المصري. http://goo.gl/t0xUzD

استقلالية الإعلام

كثيرًا ما يتم الإشارة إلى مصطلح «استقلالية» الإعلام بدون وضع تعريف واضح ومحدد له وغالبًا ما تُستخدم تعبيرات فضفاضة أو قاصرة، فعلى سبيل المثال يُعرّف البعض الاستقلالية باعتبارها مدى حياد أو استقلالية المحتوى المعروض عبر وسيلة إعلامية ما أو انحيازه لطرف سياسي أو جماعة اجتماعية أو اقتصادية معينة. ولكن مصطلح الاستقلالية لا يقتصر على الاستقلالية التحريرية فقط، بل هو في حقيقة الأمر أعم وأشمل. ويستهدف الجزء التالي من الورقة توضيح معنى الاستقلالية وما هي مكوناتها ؟ وعوامل توافرها في الإعلام العام والخاص ؟ وتأثير انعدامها ؟، ومن ثم تناول التحديات والعقبات التي تقف أمام تحقيقها في الحالة المصرية.

مفهوم الاستقلالية

قد تُعرف بعض أدبيات الإعلام الاستقلالية على أنها «كل وسيلة إعلامية لا تُمولها الدولة» ولكن هذا التعريف قاصر لأنه – ببساطة- لم يستعرض الكثير من الجوانب الأخرى التي قد تؤدي لغياب الاستقلالية عن الإعلام كالهيمنة السياسية مثلًا.[٧] لذا فقد استمرت المحاولات للخروج بتعريفات واضحة للاستقلالية التي لطالما استخدمت بشكل واسع بلا تعريف محدد. كانت أحدى تلك المحاولات في عام ١٩٩١م، حيث ناقش الصحفيون ماهية الصحافة المستقلة في إحدى حلقات اليونسكو بعنوان «تعزيز استقلالية و تعددية الصحافة الأفريقية.» وخرج الصحفيون من هذه الحلقة بتعريف للصحافة المستقلة على أنها «تلك التي تستقل عن السيطرة الحكومية أو السياسية أو الاقتصادية، أو عن سيطرة المواد والمعدات اللازمة لإنتاج ونشر الصحف والمجلات والدوريات»، و تم تعريف التعددية على أنها «إنهاء الاحتكارات من أي نوع، والقابلية لوجود أكبر عدد ممكن من الصحف والمجلات والدوريات بما يعكس أكبر نطاق ممكن من الآراء السائدة داخل المجتمع.»[٨]

من هذا التعريف فان السيطرة الحكومية يمكن أن تحدث بشكل مباشر من خلال تملُك الدولة لوسائل الإعلام، أو عن طريق غير مباشر كحيازتها للبنية التحتية اللازمة لعمل وسائل الإعلام (كالمطابع و دور النشر والمعدات اللازمة للإنتاج و دور التوزيع ... الخ). ويؤثر تركُز ملكية وسائل الإعلام في يد الدولة على تعددية هذه الوسائل وقدرتها على تمثيل المجتمع بمختلف أطيافه وتوجهاته، فهذا الوضع يقر ويفرض صوتًا واحدًا فقط؛ صوت الدولة وسياساتها.

وتأتي أشكال السيطرة الأخرى للدولة على هيئة فرض قيود مالية تحُد من قدرة الكثيرين من الراغبين في إنشاء مبادرات إعلامية جديدة، وقيود قانونية مجحفة تنظم عملية دخول وسائل إعلام جديدة لسوق الإعلام.[٩] هذا النوع من السيطرة يسمح بطبيعة الحال بتوجيه السياسات التحريرية سياسيًا أو اقتصاديًا أو تجاريًا لدعم سياسات أو أحزاب بعينها أو خطط وتوجهات اقتصادية معينة، وبالتالي تلوّن الوسائل الإعلامية تبعًا للدولة والنظام السياسي الحاكم، وهو ما يطيح –بالتبعية- بمضمون الاستقلالية التحريرية. كما إنه يصعب –بشكل كبير- الالتزام بالمعايير المهنية للتغطية الإعلامية لأن السياسية التحريرية ستفرض تغطية أخبار بعينها وغض النظر عن أخبار أخرى من شأنها الإضرار بتلك الأهداف والتوجهات.

---

7. LaMay, Graig. «Democratization and the Dilemmas of Media Independence.» p.70.

٨. اليوم العالمي لحرية الصحافة: إعلان وندهوك http://www.un.org/arabic/events/pressday/2008/windhoek.shtml

9. Pal, Sudeshna. «Media Freedom and Socio-political Instability.» 2011. p.2.

في عام ١٩٩٦م قامت اللجنة الوزارية بمجلس أوروبا بتحديد المبادئ العامة والمعايير التي يجب توافرها لتحقيق الاستقلالية، فتحدثت عن الأطر القانونية والتشريعية التي يجب أن تؤكد على أهمية الاستقلالية التحريرية، وطبيعة الهيكل الإداري والتنفيذي داخل المؤسسات الإعلامية وفرقت بين مسئوليات مستويات الإدارة المختلفة، وناقشت دور الهيئات المنظمة لعمل وسائل الإعلام والتي يجب تكوينها بشكل متنوع لتمثل أطياف ومجموعات مختلفة من المجتمع، وحددت مهامها وأهمية تمثيلها للمصلحة العامة، وكذلك تناولت الحديث عن العاملين وطريقة تعيينهم، وأخيرًا فندت مسألة تمويل وسائل الإعلام والتي لا يجب أن تؤثر على الاستقلالية التحريرية بأي شكل.[١٠]

وتأتي الاستقلالية التحريرية كقضية جوهرية في قلب الحفاظ على استقلالية الإعلام، حيث تشمل كل ما يتعلق بالمنتج الإعلامي «المحتوى»، بداية من قرار النشر، للصحفي أو الإعلامي، مجالس وسياسات التحرير، وانتهاءً بالمؤسسة الصحفية أو الإعلامية.[١١] لذا فإن تعريف السياسات التحريرية مهم عند التحدث عن الاستقلالية، والتعريف الأكثر شمولًا هو «الخطوط العريضة التي تهتدي بها المؤسسة الصحفية والإعلامية عند التعامل مع الأحداث الجارية ومعالجتها للقضايا ذات الشأن العام، و يشمل ذلك اختيار الزوايا التي تتناول من خلالها الحدث وكيفية معالجته واللغة المستخدمة فيها لضمان سير التغطية الإخبارية وفق معايير الجودة المتعارف عليها.»[١٢] الاستقلالية التحريرية هي الأكثر عرضة للتأثر حسب اختلاف أشكال الملكية وتمويل وسائل الإعلام فتصبح مجال للصراعات السياسية والمصالح الاقتصادية وينعكس ذلك في التغطية الإخبارية ومن ثم تتحول لوسيلة دعاية وتلقين وتوجيه.

وبعيدًا عن ملكية الدولة، يمكن للاستقلالية التحريرية أن تتأثر بأشكال الملكية الأخرى والأكثر شيوعًا –خاصة في الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- كالملكية الخاصة التي تتلخص في ملكية الأفراد بشكل مباشر أو مجموعة منهم لوسيلة الإعلام. وبالرغم من أن موجة التحرر الاقتصادي والخصخصة والتحول من تركيز ملكية الدولة لوسائل الإعلام للملكية الخاصة كان لها الصدارة بعد سقوط الشيوعية في ١٩٨٩م -تحديدًا في دول أوروبا الوسطى والشرقية– إلا أنها أحدثت إحلالًا للقوة المؤثرة والمتحكمة في الإعلام من الدولة للسوق.[١٣] يقيّم الخبراء أنه بالرغم من وجود توقعات ايجابية لهذا التحول كتحقيق مزيد من الاستقلالية والتنوع والتعددية في المناخ الإعلامي والنهوض بالمستوى المهني للعاملين في الإعلام، إلا أن هذا التحول قد جاء –أيضًا- بالعديد من السلبيات على المؤسسات الإعلامية.[١٤]

كان إحداها دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإعلام، حيث استولت في بعض الأحيان على الكيانات الإعلامية المحلية، بل وبدأت في قيادة السوق المحلية للصحافة والإذاعة في بعض الدول.[١٥] فما كان لتدفق الاستثمارات الأجنبية وبعض الشبكات الإعلامية العابرة للقارات ورغبتهم في تحقيق أرباح واسعة بسرعة إلا أن انتشرت ظاهرة «تسليع» الأخبار، وكذا تحويل الصحافة الإخبارية إلى صحافة صفراء، مما عرّض محاولات إنتاج صحافة مهنية للكثير من المتاعب والعقبات.[١٦] وبالتالي فان خضوع وسائل الإعلام لآليات السوق بالأساس وضعها تحت وطأة أصحاب المصالح المنتمين للنخب الاقتصادية بل والسياسية أيضًا، نظرًا لتقاطع هذه النخب في العديد من الأنظمة السياسية خاصة تلك المنتقلة حديثا للديمقراطية كدول شرق أوروبا –آنذاك- وهو وضع شبيه بتقاطع النخب في مصر اليوم.

---

10. Recommendation No. R (96) 10 of the Committee of Ministers on the Guarantee of the Independence of Public Service Broadcasting. 11 September 1996.

11. Schulz, Wolfgang, Valcke, Peggy and Kristina Irion. The Independence of the Media and its Regulatory Agencies. 2013. P.9.

١٢. استخدام المبادئ والإرشادات التحريرية في وسائل الإعلام. صفحة ١٩.

13. Stetka, Vaclav. «Media Ownership and Journalistic Autonomy in Central and Eastern Europe.» 2012. p.434.

١٤. المصدر السابق، صفحة ٤٣٥.

١٥. المصدر السابق، صفحة ٤٣٧.

١٦. المصدر السابق، صفحة ٤٣٨.

وحتى إذا لم يتدخل مالكو وسائل الإعلام الخاصة في سياساتها التحريرية، ولم يتم توظيف تلك الوسائل لحماية مصالحهم فهذا الشكل من الملكية في حد ذاته يفرض نوع من الرقابة الذاتية على الصحفيين ويمنعهم من تناول بعض القضايا المتصلة بمجال عمل المالك الاقتصادي أو السياسي.[١٧] ونظرًا لتلك السلبيات والمآخذ على الملكية الخاصة، فقد تم تطوير قواعد تنظم وتضع أسس للعلاقة بين ملاك وسائل الإعلام والإدارة من طرف والسياسات التحريرية من طرف آخر. ولكن ما تزال تخضع تلك العلاقة للكثير من الشد والجذب بسبب الرغبة في تقييد تأثير وتدخل رأس المال.[١٨]

والحديث عن استقلالية الإعلام يعني بالقدر الأول الإعلام العام –المملوك للدولة- وذلك لأن طبيعة ملكيته تجعله أكثر عرضة لتدخل السلطة وبالتالي التأثير على الاستقلال الإداري والتحريري لوسائل الإعلام. ولكن الإعلام الخاص –أيضًا- عليه أن يلتزم بالقواعد المنظمة له – وليس القيود التي تُفرض بهدف عرقلته عن القيام بمهامه- وذلك لأنه بطبيعة الحال يبتعد في تغطيته عن ما قد يُسبب له الاصطدام مع الدولة، كما أنه يحاول أن يقلل من حجم الضغوط التي يتعرض لها نتيجة تواجده في السوق وخضوعه لآلياته.[١٩]

وأخيرًا، فمن المهم التأكيد على أن الاستقلالية المطالب بها في الإعلام، ليست استقلالية مطلقة لأن المؤسسات الإعلامية تخضع للمساءلة من قبل الهيئات المنظمة لعملها، لذلك فالاستقلالية المطلوبة ما هي إلا عملية نسبية تتحقق بالتزام المؤسسات الإعلامية بالقواعد –وليس القيود- التي تضمن الحفاظ على معايير الجودة والمهنية المتعارف عليها، وكذلك القواعد التي تمكّن المؤسسات الإعلامية من القيام بوظائفها بفاعلية وكفاءة. ومن هنا فإن تنظيم الإعلام لا يتعارض مع استقلاليته، بل هو ضمانة لتحقيقها.

نقد التعريف

بالرغم من أن هذا التعريف هو المتفق عليه من قبل معظم الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام بشكل عام إلا أن الانتقاد الأهم الموجه له أنه يبعد عن الواقع الملموس لوسائل الإعلام لأنه يغفل الحديث عن الاستدامة (sustainability)؛ وهي مشكلة تواجهها كل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة خاصة في الدول التي تمر بعمليات تحول ديمقراطي، وهو الأمر الذي يختلف بالنسبة للدول الديمقراطية المستقرة والتي تسمح بتنوع أشكال الملكية والتمويل، والتي تطور مجتمعها المدني وأصبح مساهم رئيسي في دعم الإعلام وتمويله واستدامته.[٢٠] من هذا المنطلق، فالتعريف لم يتطرق لسؤال كيف يمكن لوسائل الإعلام البقاء إذًا ما كانت بعيدة عن السيطرة بكل أشكالها الاقتصادية والسياسية والمالية؟. وهذا السؤال يستمد أهميته من كون الاستدامة المالية عاملًا رئيسيًا في الحفاظ على الاستقلالية التحريرية.

فالمعضلة التي يحاول الإعلام دائما التغلب عليها هي المقايضة بين حماية استقلالية السياسات التحريرية وحماية الاستدامة المالية اللازمة لضمان استمراره.[٢١] لذلك فقد بدأ العالم منذ أكثر من ثلاثة عقود بالبحث عن بدائل ووسائل جديدة للتمويل وبدأ يفتح المجال أمام التنوع في أشكال الملكية لحل تلك الأزمة بعيدا عن ملكية الدولة أو الملكية الخاصة لوسائل الإعلام، وتأتي الملكية التعاونية على رأس تلك البدائل. ففي هذا الشكل من الملكية يمتلك مجموعة من المساهمين (من السكان) وسائل الإعلام ويقومون بانتخاب جمعية عمومية ومجلس للإدارة للتعبير عنهم واتخاذ القرارات.

---

١٧. المصدر السابق، صفحة ٤٤٨.

١٨. عمرو الشوبكي، أنماط الملكية و تحديات بناء إعلام مهني. صفحة ١١.

19. Benson, Rodney and Matthew Powers.»Public media and political independence: Lessons from the future of Journalism from around the World.» 2011. p. 9.

20. LaMay, p.70.

٢١. المصدر السابق، صفحة ٦٦.

وهناك نماذج ملكية كثيرة –جديدة- غير ربحية (non-profit ownership) مثل ملكية العاملين لوسائل الإعلام التي يعملون بها كما هو الحال في وكالة الأسوشيتد برس (the Associated Press). وقد بدأت وسائل الإعلام –خاصة في الصحافة والراديو- في الاستعانة بتلك الأشكال من الملكية لأن من شأنها تحقيق قدر كبير من الاستقلالية بالإضافة إلى ضمان تمثيل المجتمع واحتياجاته ومصالحه لعدم ارتباطها بطرف سياسي معين أو بالرغبة في تحقيق ربح تجاري لطرف بعينه.[٢٢]

ولكن تنوع أشكال الملكية لتحقيق الاستدامة يستلزم توافر الكثير من عناصر البيئة الممكنة للإعلام الحر والمستقل. ويأتي على رأس تلك العناصر وجود تشريعات وقوانين حاكمة واضحة لا لبس بها ولا مجال فيها للتأويل ولا تستثني أحدًا.[٢٣] كما أنه يجب أن تكون الهيئات المنظمة والمسئولة عن تطبيق القوانين مستقلة وبالتبعية المؤسسة القضائية المخولة بالفصل في النزاعات الخاصة بحرية التعبير والصحافة والإعلام وكذلك وجود نقابات مستقلة للإعلاميين والصحفيين تمثل مصالحهم وتطالب بحقوقهم.[٢٤]

وتعظم مشكلة تحقيق الاستدامة في البلاد التي تمر بمراحل التحول الديمقراطي بسبب عدم توافر الكثير من العناصر السابق ذكرها بسبب صعوبات هيكلية وتاريخية، ونتيجة لغياب الإرادة السياسية التي تحبذ الإبقاء على حالة مجتمعية وسياسية بعينها لتحقيق قدرًا أكبر من المكاسب. وهذا السؤال يُعني الإعلام المصري الذي يعاني من استقلالية منقوصة متجذرة منذ إنشائه حتى تطوره في العقود الأخيرة، وذلك لتأخر الدولة المصرية وجمودها في السماح بتنوع الملكية ووسائل التمويل الأمر الذي جعل الإعلام المصري محصورا بين ثنائية الملكية العامة والخاصة، وهي ثنائية لا تدعم تحقيق الاستقلالية أو الاستدامة. وهو ما سنناقشه في الأجزاء اللاحقة، حيث تستعرض الورقة أشكال الملكية في الإعلام المصري والقيود المفروضة عليها.

22. «Nonprofit, Low-Profit and Cooperative Models,» Freepress. June 2012. http://goo.gl/20iXRn

23. Price, Monroe and Peter Krug.»The Enabling Environment for Free and Independent Media: Contribution to Transparent and Accountable Governance,» January 2002. p. 16-17.

24. LaMay, p.71-72.

تأثير استقلالية الإعلام

من الممكن أن يختلف البعض على أولًا؛ هل الانتقال لنظام ديمقراطي يساعد على نشأة إعلام مستقل وحر ؟ أم أن نشأة إعلام مستقل وحر سيساعد على حدوث التحول الديمقراطي ؟ ولكن من الصعب أن يختلف أحد على أن استقلالية الإعلام ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطية، ومبادئها، وبقدرة الإعلام على أداء وظيفته الاجتماعية الأولى وهي الرقابة الذاتية للمجتمع.[٢٥] وكلما كان الإعلام أكثر استقلالًا، كلما كانت تغطيته أكثر انضباطا، وأشمل، وأكثر تمثيلًا للمجتمع بكافة أطيافه وغير منحازة لطرف على حساب الآخر، ومن ثم يساعد ذلك على تحقيق أداءً مهنيا أفضل ويضمن الحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية مثل الحق في التعبير والتنظيم والمعرفة ومن ثم المشاركة الفعّالة في الحياة العامة.

سعت **سوديشنا بال** في دراسة بحثية لها بعنوان «حرية الإعلام وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي» لفحص تأثير انعدام استقلالية الإعلام وعدم توافر مناخ حر له على الاستقرار السياسي والاجتماعي في المجتمع. وقد قامت بقياس تأثير الإعلام على الاستقرار السياسي والاجتماعي بسبعة مؤشرات منها؛ الاحتقان الإثني، التوتر الداخلي بسبب وجود حروب أهلية أو احتمالية حدوث انقلابات عسكرية أو حوادث إرهابية أو فوضى أهلية، ارتفاع معدل الجريمة والفوضى وعدم توافر نظام قضائي عادل يضبط النظام الاجتماعي ويلزم المواطنين بالقانون، وجود صراعات خارجية بسبب تدخل قوى أجنبية أو التعدي على الحدود الجغرافية، تدخل الجيش في السياسة والحكم، انتشار التوتر الديني نتيجة انفراد طائفة دينية بامتيازات سياسية، وأخيرًا استقرار الحكومة وقدرتها على البقاء في السلطة ومدى كفاءتها وفاعليتها في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية.[٢٦]

حيث أكدت النتائج التي وصلت إليها **بال** –إحصائيًا- أن هناك علاقة عكسية بين حرية واستقلالية الإعلام وبين أربعة من تلك المؤشرات السابق ذكرها، فلو كان هناك مناخ حر للإعلام لأثر ذلك ايجابيًا على الاستقرار السياسي والاجتماعي اللذين يؤثران بدورهما على الاستثمار والنمو الاقتصادي. واستنتجت أن الإعلام المستقل –الذي لا تسيطر عليه الدولة وجماعات المصالح والذي يعمل على إتاحة المعلومات بشكل مهني وتعزيز حق المواطنين في المعرفة والتعبير عن أرائهم- يعمل على تحسين وضع المسئولية والمحاسبة الواقع على عاتق الحكومات لأنه يضع عليها ضغطًا داخليًا وخارجيًا للتحسين من أدائها ومواجهة قصورها. وقد أشارت **بال** إلى العديد من الدراسات الأكاديمية التي أكدت على علاقة ترابط ايجابية(positive correlation) بين انعدام حرية واستقلالية الإعلام وارتفاع نسب الفساد وقلة الاهتمام بالحقوق المدنية.[٢٧]

كما أن الإعلام المستقل يساعد بوسائله المختلفة على رفع مستوى الوعي السياسي وبالتالي المشاركة السياسية لما يتيحه من معلومات تتعلق بالعملية السياسية كالانتخابات وغيرها. بالإضافة لذلك فهو يتيح قنوات شرعية لتعبير المواطنين عن المشكلات التي يعانون منها وهذا من شأنه أن يقلل التوتر الاجتماعي بأشكاله المختلفة؛ الديني أو العرقي أو الطائفي.[٢٨] كما انه يساعد على تمثيل المجتمع بكل أطيافه ويعكس تنوعه ويعرض أهدافه ومبادئه بل ويشجع كل جماعة على إحداث الحراك اللازم لتحقيق مصالحها. إن ما وصلت إليه **بال** في استنتاجها عن العلاقة بين حرية الإعلام واستقلاليته يساعد في فهم وضع الإعلام المصري منقوص الاستقلالية وتأثير الدور الذي لعبة بعد أحداث ٣٠ يونيو.

---

25. Schulz, Wolfgang, Valcke, Peggy and Kristina Irion. The Independence of the Media and its Regulatory Agencies. 2013. P.7.

26. Pal, Sudeshna. «Media Freedom and Socio-political Instability.» 2011. p.2. http://esnie.org/pdf/textes_2011/Dutta-Media-Freedom.pdf

٢٧. المصدر السابق، صفحة ٢.

٢٨. المصدر السابق، صفحة ٢.

أوضاع استقلالية الإعلام في مصر

أوضاع استقلالية الإعلام في مصر مركبة و شديدة التعقيد، فالمراقب لوضع الإعلام المصري بجناحيه العام والخاص، وحتى الإعلام البديل الآخذ في الصعود، سيلاحظ أن معظم المبادئ العامة للاستقلالية من أطر قانونية وتشريعية، استقلالية الهيكل الإداري والتنفيذي للمؤسسات الإعلامية، والهيئات المنظمة لعمل وسائل الإعلام معيبة وقاصرة بالرغم من استيفاء بعض هذه المبادئ شكليًا. فطبقا للتعريف السابق ذكره فوسائل لإعلام المصرية –بمختلف أشكالها- المقروءة والمسموعة والمرئية تحظى بتعددية كبيرة، تحققت على مدار الخمسة عقود الأخيرة، في شكل وسيلة الإعلام واتجاهها، ولكن في ذات الوقت فإن عدم تنوع أشكال الملكية ووسائل تمويل المؤسسات الإعلامية يُعد من أكبر العوائق أمام تحقيق استقلالية حقيقية.

عندما قارنت **فاطمة العيسوي** في دراسة حديثة لها تحت عنوان «الإعلام المصري في المرحلة الانتقالية: باسم النظام... باسم الشعب؟» التغير الواقع في بيئة الإعلام المصري من قبل ثورة ٢٥ يناير وحتى المرحلة التي تلت ٣٠ يونيو، وجدت أن الإعلام المصري في مأزق حقيقي –تحديدًا- بعد أحداث ٣٠ يونيو. حيث أوضحت دراستها - التي تناولت فحص العديد من الجوانب المشكّلة لبيئة الإعلام في مصر- أن وضع الإعلام لم يتغير كثيرًا من حيث هيكلة وبناء مؤسساته، أشكال الملكية، والأطر القانونية الحاكمة -التي قد تحسنت في بعض جوانبها ولكن ما زالت تُعرقل حرية الإعلام بنصوص متضادة ومقيدة في كثير من الأحيان- بل ربما ازدادت مشكلاته سوءا وتفاقمت تلك المتعلقة بأدائه بسبب تعاظم دوره في الوضع السياسي المضطرب.[٢٩]

حيث أوضحت المقارنة أن مظاهر الاستقلالية في الإعلام المصري منقوصة وهو ما أرجعته إلى عدم تنوع أشكال الملكية، وعدم وجود أطر قانونية تسمح بتنوع أشكال التمويل وخاصة التمويل المجتمعي، وأخيرًا عدم وجود آليات حقيقية لضمان انفصال السياسات التحريرية عن تأثير رؤوس أموال وسائل الإعلام الخاص. النتيجة المترتبة على ذلك هي تشوّه مهمة ووظيفة الإعلام من كونه وسيلة لنقل المعلومات والحقائق للمواطن إلى وسيلة دعاية لدعم سياسات معينة. وفيما يلي استعراض لأهم مظاهر نقص الاستقلالية في كل من الإعلام الرسمي والخاص منذ نشأة المؤسسات والأجهزة التي مازالت تشرف وتنظم الإعلام حتى الآن والتي تحتاج إلى إصلاح وإعادة هيكلة بشكل شامل ومتكامل.

أولًا: الصحافة المصرية

يأتي نقص استقلالية الصحافة المصرية من المنبع، فمنذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م و بعد تأميم الصحف المصرية ووضعها تحت إشراف «الاتحاد القومي» في ١٩٦٠م و من ثم الاتحاد الاشتراكي العربي، والإعلام المصري تمتلكه الدولة وتستخدمه كأداة للتسويق لسياساتها وإنجازاتها، و لتضخيم الدور الإقليمي الذي تلعبه مصر في المنطقة.[٣٠] فدور النشر والصحافة القومية كالأهرام و دارا لهلال و روز اليوسف والأخبار والتحرير والشركة القومية للتوزيع التي تنتج مجتمعة ٥٦ جريدة وصحفية ومجلة بصفة يومية وأسبوعية وشهرية، كان مجلس الشورى يقوم بتعيين رؤساء تحريرها ورؤساء مجالس إدارتها، وهو المجلس الذي كان هناك تحفظ على طريقة تشكيله (حيث اشتملت على التعيين من قبل رئيس الجمهورية) وما يقوم به من وظائف.[٣١]

29. El Issawi, Fatima. «Egyptian Media under Transition: In the Name of Regime…in the Name of the People?» http://www.lse.ac.uk/media@lse/Polis/documents/Polis%20papers/Egyptian-Media-Under-Transition.PDF

٣٠. نفيسة صلاح الدين، ملكية وسائل الإعلام و تأثيرها على الأداء الإعلامي.http://goo.gl/YNlVV0

31. El Issawi, p.15.

ولكن ظهور الصحف الحزبية في سبعينات القرن الماضي ومن بعدها الصحف الخاصة في التسعينات مع تجربة جريدة «الدستور» في ١٩٩٥م، وصحيفة «المصري اليوم» - في ٢٠٠٤م- ولاحقًا جريدة «الشروق،» أنهي احتكار الصحف القومية للتغطية الإخبارية وأوجد روايات مختلفة وخطاب بديل للقراء، وتغطية حيّة وحقيقية لمشاكل المواطنين بدلًا من التركيز على أخبار الحكومة وأخبار الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك والتي احتلت الصفحات الأولى للصحف القومية بصفة مستمرة.[٣٢]

وبعد الثورة اتسع إنتاج الصحف الخاصة ليظهر العديد منها مثل جريدة «التحرير»، و»الفتح»، و»المصريون»، و»الوطن»، وكذلك الصحف الحزبية مثل جريدة «الحرية و العدالة»، وجريدة «النور»، و»الشعب الجديد».[٣٣] وهو ما أدى إلى مزيد من التنوع والتعددية في الصحافة المصرية - بالرغم من المآخذ العديدة على أدائها المهني ونقص استقلالية بعض السياسات التحريرية لها – حتى بلغ عدد الصحف المسجلة في مصر ٥٦٧ صحيفة في نهاية مارس ٢٠١٢م.[٣٤]

ثانياً: الإعلام المرئي والمسموع

أما عن وضع الإعلام المرئي والمسموع (الإذاعة و التلفزيون) فهو مشابه لوضع الصحافة. فمنذ نشأة الإعلام المرئي في الستينيات من القرن الماضي وهو تحت سيطرة الدولة ومن ثم تأسيس «اتحاد الإذاعة و التلفزيون» (ماسبيرو) ليشرف على عمله وتنظيمه، بحيث يقع تحت إشراف وزير الإعلام والذي يعين بدوره كبار موظفيه ومسئوليه.[٣٥] وعلى مدار العقود الماضية تعاظمت حجم قطاعات ماسبيرو الستة حتى بلغ عدد موظفيها ٤٣ ألف موظف، بحيث يستأثر أحد هذه القطاعات؛ وهو قطاع الأخبار، بالإنتاج الإخباري بشكل مركزي.

وبعد سنوات من احتكار الدولة للإعلام المرئي، بدأت القنوات الخاصة بالظهور في ٢٠٠١م حيث تأسست قناة «دريم» و تبعتها سائر القنوات الخاصة فيما بعد في ٢٠٠٥م حين أُفتتحت قناة «المحور» لمالكها **حسن راتب**، أحد رجال الأعمال المقربين للرئيس المخلوع مبارك و أحد من قاموا بتمويل حملته الانتخابية في ٢٠٠٥م.[٣٦] وكانت أغلب القنوات الخاصة التي تم إطلاقها في ذلك الوقت ينتمي مالكوها لطبقة رجال الأعمال وأصحاب المصالح، وذلك لأن أحد شروط استخراج رخص البث تتطلب رأس مال يصل إلى ٢٥ مليون جنيه كحد أدنى وتقوم «الهيئة العامة للاستثمار» بتنظيم البث الإعلامي واستخراج تلك الرخص، وهي بمثابة مؤسسة حكومية، مما يخل –أيضًا- بمبدأ الاستقلالية مرة أخرى.[٣٧] ومن التضييقات الأخرى التي مورست على استخراج رخص البث، التضييق على من يرغب في إطلاق قنوات إخبارية، فقد كان إنتاج الأخبار حكرًا على الدولة، ودائمًا ما كان يتم رفض استخراج رخص إخبارية. لذلك لجأت القنوات التلفزيونية الجديدة إلى ضم الأخبار لمساحات برامجها الحوارية لتغير من شكل القالب الذي يشمل محتوى إخباري.[٣٨]

ولكن في النهاية أزيلت تلك الشروط التعسفية بعد الثورة لتفتح المجال لبث القنوات الفضائية واستخراج رخصها، وسُمح بقدر من التساهل مع القنوات فأصبح بعضها ينتج موجز للأنباء، وباتت هناك تعددية في القنوات الفضائية تماثل تلك التي

٣٢. عمرو الشوبكي، أنماط الملكية و تحديات بناء إعلام مهني. صفحة ٧.

٣٣. مريم وحيد ، الخارطة الإعلامية المصرية بعد الثورة ... أرقام و تشريعات و قضايا.

٣٤. تقييم كلي لتطوير قطاع الإعلام في «جمهورية مصر العربية» منظمة اليونسكو. صفحة ١٣.

٣٥. نفيسة صلاح الدين، ملكية وسائل الاعلام و تأثيرها على الأداء الإعلامي.http://goo.gl/YNlVV0

36. El Issawi, p.55.

٣٧. تقييم كلي لتطوير قطاع الإعلام في «جمهورية مصر العربية» منظمة اليونسكو. صفحة ٣٠ -٣١.

٣٨. المصدر السابق، صفحة ٣٠ -٣١.

ظهرت في الصحافة المصرية بعد الثورة. فظهرت العديد من القنوات الجديدة مثل شبكة قنوات «سي بي سي»، وقناة «النهار»، وقناة «التحرير»، وقناة «مصر ٢٥» التابعة لجماعة الإخوان المسلمين.[٣٩]

لكن بالرغم من التعددية التي سمح بها انطلاق الصحف والقنوات الخاصة إلا أن استقلاليتها مازالت منقوصة بسبب القيود والخطوط الحمراء التي يضعها أصحاب تلك الصحف والقنوات على مجالس تحريرها و سياساتها التحريرية حماية لمصالحهم التي غالبًا ما تتقاطع مع الدولة، وهناك رصيد من الأمثلة قبل ثورة ٢٥ يناير وبعدها؛ أبرزها استبعاد المذيعة **دينا عبد الرحمن** مقدمة برنامج «صباح دريم» من القناة عقب مكالمة هاتفية تحدثت فيها مع اللواء **عبد المنعم كاطو** الخبير العسكري و سألته عن ما بحوزته من أدلة على ما ألقاه من اتهامات العمالة على أثنين من مرشحي الرئاسة في ٢٠١٢م و كذا حركة ٦ أبريل.[٤٠]

بعد الثورة أُستقطبت تلك التعددية إلى معسكرين؛ الأول المعسكر الإسلامي الداعم لحكم الإخوان المسلمين، ويضم هذا المعسكر القنوات الإسلامية التي تم إطلاقها بعد الثورة وكذلك الصحف الإسلامية. أما المعسكر الثاني فيضم الصحف الخاصة المعارضة لحكم الإخوان المسلمين وكذلك القنوات الخاصة المملوكة لرجال الأعمال والذين كانوا في حالة تخوف من التغيرات التي كان الأخوان المسلمين يخططون لها.

أما إعلام الدولة المقروء والمسموع والمرئي فقد انقسم على نفسه إلى مجموعات مختلفة؛ الأولى قامت بتأييد النظام الجديد فور تسلمه مقاليد الأمور، والثانية عارضت النظام وأوجدت لنفسها مساحات لمقاومة تغوّل الإخوان المسلمين في الإعلام من خلال ما عُرِف باسم «أخونة الإعلام»، أما المجموعة الثالثة فقد نادت بإتباع المهنية والموضوعية في الأداء الإعلامي بعيدًا عن النظام السياسي الجديد.[٤١] لذا بدا وكأن إعلام الدولة يعرض وجهات نظر متعددة ومختلفة طبقًا لانقساماته الداخلية، وكنتيجة للحراك الذي أحدثته حركة تعيين الموالين لجماعة الإخوان المسلمين داخل ماسبيرو وعلى قمة الصحف القومية وانتهاءً بتعيين صلاح عبد المقصود، العضو البارز بالجماعة، وزيرًا للإعلام.

ورغم ما حظي به الإعلام المصري بعد ثورة ٢٥ يناير من مظاهر تنوع وتعددية، إلا أن الأمر اختلف كثيرًا بعد ٣٠ يونيو، حيث سجّل المراقبون للمشهد الإعلامي المصري تراجعًا ملحوظًا على مستوى تنوع وتعددية وسائل الإعلام.

---

٣٩. المصدر السابق، صفحة ١٤.

٤٠. استبعاد دينا عبد الرحمن من قناة «دريم». يوليو ٢٠١١. http://goo.gl/RoOsMU

٤١. El Issawi, p.43.

الإعلام المصري بعد ٣٠ يونيو على خطى نظيره الأمريكي بعد ١١ سبتمبر

التغطية الإعلامية بعد أحداث ١١ سبتمبر

طبقًا للرواية الرسمية الأمريكية عن أحداث ١١ سبتمبر والتي تقول بأن برجي مركز التجارة العالمي في مانهاتن بمدينة نيويورك تعرضا لهجوم إرهابي قاده ١٩ شخص من أعضاء منظمة القاعدة الإرهابية تحت قيادة أسامة بن لادن. تسبب انهيار البرجين في سقوط ٢٩٧٧ من القتلى المنتمين ل ٩٣ دولة. حيث قام منفذو العملية باختطاف أربع طائرات تجارية اثنتان منهما ارتطما ببرجي مركز التجارة العالمي والطائرة الثالثة ارتطمت بالبنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) أما الرابعة فقد تمكن ركابها من إسقاطها قبل وصولها لهدفها في العاصمة واشنطن.[٤٢] وبعد تلك الهجمة الإرهابية التي هزّت الولايات المتحدة الأمريكية، دولة و مجتمعًا، انطلق الإعلام الأمريكي مندفعًا في مسار غير معهود له.

يتحدث **دوجلاس كلنر** في مقاله «٩١١: مشاهد الإرهاب والإعلام» عن التغطية الإعلامية لأحداث ١١ سبتمبر والتي غطت الحدث بكافة مشاهده وصوره، بدايةً بصور ارتطام الطائرات بمبنى مركز التجارة العالمي، لمحاولة البعض النجاة عن طريق القفز من النوافذ، لمحاولات إنقاذ المصابين وانتشال من بقى على قيد الحياة من تحت الأنقاض. لا ينكر كلنر عظم الحدث ومدى تأثيره على الأمريكيين، ولكنه يوضح كيف وقع الإعلام الأمريكي في أخطاء كبرى و كيف صور الحدث من خلال إطار معين كانت خلفيته هي «صدام الحضارات» (إشارة لأطروحة **صامويل هانتنجتون**) وكيف تبني الإعلام من خلال خطابه ثنائية «الإرهاب الإسلامي و الحضارة» وكيف تم استغلال ذلك المنظار لتهيئة مشاعر الرأي العام الأمريكي لمباركة التدخل العسكري في العديد من الدول بعد ذلك.[٤٣] يطرح **كلنر** كيف أن هذا التناول أحادي المنظور كان السبب في انتقال الأزمة من سيئ لأسوأ وساعد على تصاعد ما سماه ب «حمى الحرب والحلول العسكرية لمشكلة الإرهاب العالمية».[٤٤]

بدأت القنوات الأمريكية المختلفة في استضافة خبراء الأمن القومي الذين يصنفهم **كلنر** على أنهم يمينيون أو أحيانا ينتمون لأقصى اليمين.[٤٥] فمراقبو ومحللو الإعلام الأمريكي سوف يلحظون كيف أن إدارة بوش متمثله فيه و في معاونيه استخدموا كلمات معينة في خطبهم ك»الحرب على الإرهاب» و «الحملة الصليبية» و»محو الشر من العالم» (المتمثل في الهجمة الإرهابية) وتم تصوير التدخل العسكري على انه يهدف لنشر الحرية وتحرير المجتمعات من الأنظمة السلطوية.[٤٦] كما أن المحللون لخطابات الرئيس **بوش الإبن** وجودوا سمات مشتركة بينها وبين خطابات الملكة **إليزابيث الأولى** و**أدولف هتلر** في أن كل خطاباتهم خلقت عدو للدولة وأن الثقافة القومية لبلادهم تتعرض لهجمة تستدعي التوحد ضدها.[٤٧]

فخلق صورة العدو وسلبُه لإنسانيته مثلما فعلت وسائل الإعلام الأمريكية -و حذا الإعلام العالمي الحذو ذاته- يبرر و يمهد الطريق للحرب. و كان العدو الذي صنعه الإعلام في ذلك الوقت هو المسلمين والإسلام بشكل عام.

---

٤٢. التقرير الرسمي للجان تقصي حقائق أحداث ١١ سبتمبر.

43. Kellner, Douglas. «9/11, Spectacles of Terror, and Media Manipulation.» Critical Discourse Studies, 2004. p.44.

٤٤. المصدر السابق، صفحة ٤٥.

٤٥. المصدر السابق، صفحة ٤٥.

٤٦. المصدر السابق، صفحة ٤٥.

٤٧. المصدر السابق، صفحة ٤٦.

ترصد **أيرين ستوتر و دبرا ويلز** في مقالتهما «الهوام تضرب من جديد: سلب إنسانية العدو في صور إعلام ما بعد ١١ سبتمبر» اللغة التي استخدمها الإعلام الأمريكي بعد أحداث ١١ سبتمبر ويصفنها على أنها لغة تستخدم تشبيهات الحرب والعدو مثلها مثل اللغة المستخدمة عند حدوث صراع ما والتي غالبًا ما تتخذ موقف من الصراع إما بالمساندة أو المعارضة وليست لغة تصف أو تكشف المعلومات.[٤٨]

وضحت **ستوتر** أن لغة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر تولد في ثناياها صورة نمطية للعدو وتسلب منه صفاته الإنسانية لتبرر الهجوم عليه و تدميره، ويتمثل ذلك في التشبيهات العنصرية المستخدمة من قبل المعلقين العسكريين و الساسة المحافظين. وكذلك العاملين في بعض المؤسسات البحثية التابعة للدولة مثل **دانيال بايبس** الذي تحدث عن المسلمين بطريقة يربط فيها بينهم وبين الأمراض، وكيف أنه لا يمكن الثقة بهم حتى وإن كانوا مواطنين صالحين وملتزمين لأنهم من الممكن أن تصدر عنهم أفعال عنيفة بشكل مفاجئ ويدعون للجهاد.[٤٩] كما رصد بحثهما العديد من الأمثلة اللغوية والرموز العنصرية التي وردت في عناوين ومانشتات الصحف الأمريكية والعالمية (المتبعة لذات النسق الأمريكي في التغطية). عناوين تلك الأخبار كثيرًا ما استخدمت الاستعارات والكنايات عن العدو، وشبهته بالآفة، والحيوان، والحشرة وغيرها من الصور الغير محمودة والتي تؤدي لزرع صور غير إنسانية عن العدو.[٥٠]

الأمثلة عديدة ولكن يستشهد **كلنر** باقتباس من إحدى خطب الرئيس الأمريكي بوش الابن، يؤكد الأخير فيها على عظمة الأمة الأمريكية والتي لا يمكن أن يسبب لها فاعلي الشر الذعر.[٥١] استخدام الثنائيات في خطاب بوش كان من أكثر الأشياء وضوحًا، فقد قام بنسج الأخر الشرير الذي قام بالهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية الخيّرة، إن الصراع هو صراع بين الحرية والخوف.[٥٢]

استمر استخدام الخطاب الإعلامي في الشحن والدعوة لمحاربة الإرهاب والدول الداعية له، وبدأ في الظهور على الشبكات التلفزيونية الأمريكية المختلفة أفراد من الإدارات القديمة كإدارة الرئيس الأمريكي **ريجان** وكل مسئولي إدارة **بوش** مثل **بول ولوفوتز** وساسة محافظين مثل **ويليم بنيت** الذي دعا بشكل مباشر لإعلان الحرب على العراق وغيرها من الدول التي لا تتفق مع الولايات المتحدة وتمثل عليها خطرًا مثل إيران.[٥٣] أما عن المذيعين و الإعلاميين فقاموا بتصوير الهجوم في إطار انه هجوم عسكري، وقد اتبع ذلك الاتجاه إعلاميين أمثال **بيتر جيننيج** على شبكة «**إيه بي سي**» كما اتبع المسلك ذاته أعضاء من الكونجرس الذين يدعمون الصناعات العسكرية كالسيناتور **جون ماكين وهنري كيسنجر** وغيرهم.

والخطوات التالية التي اتبعتها القنوات الأمريكية كانت الامتناع عن عرض الإعلانات التجارية لمدة ثلاثة أيام في سبيل تغطية شعار «الحرب على الإرهاب» و«حرب أمريكا الجديدة» وغيرها من الشعارات الشاحنة.[٥٤] كذلك كان الراديو بشكل عام أداة «بروباجندا» تحريضية وشاحنة ضد العرب والمسلمين، وشجّع على إثارة مناخ من الزينوفوبيا (كراهية الأجانب) ولكن كان هناك استثناءات لبعض المحطات التي حاولت أن تكون أكثر موضوعية في نقاشها للازمة منها **إذاعة الراديو العام** (إن بي أر).

---

48. Steuter, Erin and Deborah Wills. "The Vermin have struck again': Dehumanizing the Enemy in post 9/11 Media Representations." 2010. p.153.

٤٩. المصدر السابق، صفحة ١٥٥.

٥٠. المصدر السابق، صفحة ١٥٦.

51. Kellner, Douglas. «9/11, Spectacles of Terror, and Media Manipulation.» Critical Discourse Studies, 2004. p.46.

٥٢. المصدر السابق، صفحة ٤٥.

٥٣. المصدر السابق، صفحة ٤٩.

٥٤. المصدر السابق، صفحة .٤٩

وترتب على تلك الحملات الإعلامية بحسب ما أعلنه مكتب التحقيقات الفيدرالي، أن جرائم الكراهية والعنف (يتضمنها حالات قتل) التي مرّ بها العرب و المسلمين في الولايات المتحدة زادت نسبتها من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠١م بمعدل يقارب ٦٠٠,١٪.[٥٥] وساند هذا الخطاب الإعلامي سياسات الحكومة الأمريكية ودعمها عندما أصدر الكونجرس الأمريكي القانون الوطني Patriot Act؛ وهو قانون يسمح باتخاذ حزمة من الإجراءات الاستثنائية للتصدي للإرهاب ضاربة بالحقوق الدستورية للأفراد عرض الحائط؛ منها ما يسمح بمراقبة و فحص الحسابات البنكية وخطوط الهاتف والبريد الالكتروني ومكان السكن بدون أمر من المحكمة وبدون موافقة من يتعرض للمداهمة الأمنية.[٥٦]

فوقع العرب والمسلمون وغيرهم من الأمريكيين ضحية لتلك الإجراءات التعسفية حيث تم توقيفهم في المطارات ومنعهم من السفر في حال الاشتباه بهم وتم التمييز ضدهم في العمل.[٥٧] وحتى الصور الايجابية التي حاولت بعض وسائل الإعلام تسليط الضوء عليها، فيرى البعض أنها كانت بهدف تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية ذلك لأن السياق الإعلامي لنقاشها كان ينتهي بتبرير التمييز الحادث للنماذج السلبية الإرهابية.[٥٨]

حتى بعد مرور سنوات على تلك التغطية المنحازة لموقف الحكومة الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، استمرت بعض الشبكات الأمريكية في تغطيتها الغير موضوعية و المتحيزة إلى موقف البنتاجون والإدارة الأمريكية حتى بعد بدء الحرب على العراق، فكانت شبكات «**فوكس**» و «**إن بي سي**» و حتى «**سي إن إن**» كلها لا تُظهر صور الدمار الذي أحدثه الجيش الأمريكي في العراق بنفس القدر الذي تعرض فيه الهجمات التي يتعرض لها الجيش وهو ما أثر على زيادة التكلفة الإنسانية للحرب.[٥٩] إلا أنه وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على ١١ سبتمبر، لا تزال فترة تحول الإعلام الأمريكي وتغطيته للأحداث مجالًا خصبًا لتحليل الباحثين والدارسين لخطاب الإعلام من ناحية وإشكالية استقلاليته وتمويله من جهة أخرى.

لماذا النموذج الأمريكي؟

كانت أحداث ١١ سبتمبر من الأحداث التي صدمت العالم وحازت انتباه الإعلام العالمي والمحلي وهو ما جعل استغلالها إعلاميًا مهمة ليست بصعبة. فكما تم العرض مسبقًا، تم تطويع الإعلام الأمريكي بوسائله المتنوعة لصالح خطاب سياسي يهدف إلى تبرير التدخل العسكري في العراق ورسم علاقات سببية بين الهجمة وأهمية التدخل في العراق بدون استقصاء للحقائق التي نشرتها الحكومة الأمريكية لتبرير هذا التدخل.

وبالرغم من اختلاف حالة الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٠ عن حالة مصر بعد ٣٠ يونيو وتحديدًا بعد فض اعتصام أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي بميداني رابعة العدوية والنهضة في ١٤ أغسطس من العام الحالي وغيرهما من الأحداث التي وقع فيها مئات القتلى، وهو ما تسبب في معاناة الدولة المصرية من هجمات إرهابية مستمرة حتى اليوم راح ضحيتها المئات من الجنود والمدنيين، فلا أحد ينكر عظم الهجمة على الولايات المتحدة الأمريكية ولا عظم ما حدث في مصر ولكن الأولى كان الهجوم على الدولة من خارجها والأخير كان إجراء اتخذته الدولة و قياداتها الأمنية -داخليًا- فهناك تشابه كبير يكمن في هندسة وبناء خطاب القضاء على الإرهاب الذي تبنته الدولتان وإعلامهما.

55. Alsultany, Evelyn. «Arabs and Muslims in the Media after 9/11: Representational Strategies for a «postrace» era.» 2013. p.162.

٥٦. المصدر السابق، صفحة ١٦٢.

٥٧. المصدر السابق، صفحة ١٦١.

٥٨. المصدر السابق، صفحة ١٦٤.

59. Kellner, Douglas. «9/11, Spectacles of Terror, and Media Manipulation.» Critical Discourse Studies, 2004. p.56.

فمما لا شك منه انه قد وقعت العديد من الهجمات والاعتداءات على المدنين وعلى الكنائس في العديد من المدن، كما أن الوضع الأمني في سيناء ينبئ أيضًا بوجود جماعات مسلحة تواجه قوات الأمن المنتشرة في سيناء، ولكن تقترب الحالة المصرية بعد ٣٠ يونيو من الأمريكية في استخدام الخطاب الإعلامي لمواجهة الإرهاب الذي أصاب مصر بعد عزل الرئيس محمد مرسي، حيث اتجهت غالبية وسائل الإعلام لشيطنة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ووصم أعضاءها بالإرهابيين بدون تعريف واضح للكلمة أو حتى توضيح لماهية التهم والأخطاء التي من شأنها أن تتسبب في اعتقال والدعوة إعلاميًا للقبض على أشخاص –فقط- لانتمائهم للجماعة.

فبعد تحليل المحتوى الإعلامي للقنوات الرسمية والخاصة بعد ٣٠ يونيو في الفترة ما بين ١٥ حتى ٢٥ سبتمبر، وجد التقرير الثامن لمؤسسة الصوت الحر انحيازًا للدولة والجيش في القنوات التي تم رصدها، وترسيخ للثنائيات في خطابها يماثل خطاب الإعلام الأمريكي وجملة **بوش** الشهيرة «**أنك إما معنا، أو ضدنا**». فتقرير الصوت الحر أوضح أنه حتى بعيدًا عن الفواصل الإعلانية كانت تعرض قناة النيل للأخبار تسجيلات لصوت «الفريق **السيسي**» –آنذاك- وهو يقول «**مصر أم الدنيا وهتبقى أد الدنيا**» وكانت هناك أيضًا بعض من مقتطفات الفيديو التي تظهر صور لثورة يناير ويتبعها صورة لتنحي مبارك و من ثم صور لتولي المجلس العسكري و يتبع ذلك تظاهرات ٣٠ يونيو ويختتم الفيديو بجملة «**ثورة الشعب يحميها الجيش**». وعلى صعيد آخر فان القناة كانت تعرض مقتطفات أخرى من اعتصام رابعة العدوية وبه أشخاص ملتحون يحملون أسلحة ويتبع ذلك صور لمصابي قوات الأمن ويختتم الفيديو بجملة «**معًا ضد الإرهاب**».

ورصد التقرير أيضًا شحن غير مباشر وتوصيف لفصيل سياسي بأوصاف دون وجود أدلة معلوماتية حقيقية تثبت تلك الاتهامات على هذا الفصيل.[٦٠] وكذلك تجنبت البرامج التي تم رصدها استضافة أي ممثلين للتيار الإسلامي أو حتى من يدعمون هذا التيار للتعبير عن وجهة نظره.[٦١] وبالتالي كانت الآراء المقدمة كلها تنتمي لنفس التيار و تناقش القضايا بشكل أحادي. ويمتد هذا إلى الاستعانة الدائمة بالخبراء الاستراتيجيين وخبراء الأمن القومي على تلفزيون الدولة والقنوات الخاصة.

وعلى نهج الإعلام الأمريكي وتجريد العدو من الصفات الإنسانية، قامت المذيعة **لميس الحديدي** بتشبيه الإخوان في برنامج «**هنا العاصمة**» بالحشرات والبراغيث تعليقًا على خبر قرأته في صحيفة «الحرية والعدالة» التابعة لحزب الحرية و العدالة الذراع السياسية للجماعة، حيث قالت «هم اللي شبهوا نفسهم بالبراغيث وطبعًا إحنا عارفين ب نموت البراغيث ازاي... عاوزين نجيب ريد بقى يا جماعة»، كما أنها استحضرت ذلك التشبيه في اليوم التالي.[٦٢]

لكن الدرس المستفاد من تجربة الولايات المتحدة مع خطاب الإرهاب والحرب عليه لم يأتي إلا بمزيد من الخسائر وانعكس ذلك على المواطنين الذين اضطروا للتنازل عن بعضًا من حقوقهم وحرياتهم الشخصية نتيجة تطبيق إجراءات قانونية استثنائية للتصدي للإرهاب مثل إجراءات القانون الوطني Patriot Act في مقابل توفير الدولة الأمان وهى المقايضة التي استخدمها النظام الأمريكي واستخدم الإعلام لدعمها. ويتضح ذلك من نظرة المجتمع للمسلمين والعرب بشكل خاص، كيف مازالت الصورة وحالة التحريض وكذلك آثار ذلك الخطاب الإعلامي وتلك الحملة الإعلامية المتطرفة من تنميط و قولبة تظهر في المجتمع الأمريكي حتى يومينا هذا.[٦٣] وصل أثر ذلك الخطاب إلى دعم التدخل في العراق، وكيف أدت حالة العسكرة التي روج لها الإعلام إلى الدخول في عدة حروب على عدة جبهات لم تستطع الولايات المتحدة إنهاءها حتى الآن. وبالطبع فان هناك العديد من العوامل التي أدت لتلك النتائج، ولكن مما لا شك فيه إن دور الإعلام في ١١ سبتمبر كان محوري لأنه على حسب استقصاء لشبكة **HBO** أكبر حدث تم توثيقه في التاريخ.

---

٦٠. الإصدار الثامن من الصوت الحر – تقرير رصد الإعلام المصري. صفحة ٢١.

٦١. المصدر السابق، صفحة ٢٨.

٦٢. المصدر السابق، صفحة ٣٠.

63. Kellner, Douglas. «9/11, Spectacles of Terror, and Media Manipulation.» Critical Discourse Studies, 2004. p.42.

تأثير نقص استقلالية الإعلام على الأداء الإعلامي بعد ٣٠ يونيو

منذ وقوع المظاهرات في ٣٠ يونيو و من ثم عزل الرئيس محمد مرسي في ٣ يوليو وبدأت التغيرات تحدث في تغطية وخطاب وسائل الإعلام وبدت تبعية الإعلام للنظام الجديد جلية وتحول الإعلام من وسيلة لنقل المعلومات تلتزم بمعايير منضبطة للتغطية لوسيلة «بروباجندا»، فانطلقت وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، الرسمية منها و الخاصة، في موجة احتفاء بسقوط نظام الإخوان المسلمين. وما يلي هو استعراض لبعض التغيرات التي طرأت نتيجة انعدام مبادئ استقلالية الإعلام.

الاستقطاب في الصحف

بدت الصحف الرسمية وكأنها بصدد نشر خطاب تعبوي شديد الاستقطاب ضد جماعة الإخوان المسلمين، حيث تم شيطنة الجماعة ومن يساندها حتى وان كان لا ينتمي لها. فبعض المقالات وصفتها «بالغير وطنية» في التغطية الإخبارية و وصف أعضائها ب»الميليشيات،»[٦٤] وذلك قبل إعلان مجلس الوزراء الذي اعتبرها جماعة إرهابية في الأربعاء ٢٥ ديسمبر ٢٠١٣,[٦٥]

يُعبر عن هذا الاستقطاب **هاني شكر الله** رئيس تحرير «**الأهرام ويكلي**» و»**الأهرام أونلاين**» سابقًا، فيقول «إن الصحافة المقروءة - والإعلام بشكل عام- في أسوأ فتراتها منذ عام ٢٠٠٥م حينما فُتح المجال أمام ظهور الصحف الخاصة مثل المصري اليوم و الشروق وغيرهما. وهذا بالتأكيد يرجع إلى أسباب كثيرة موجودة من قبل فترة ٣٠ يونيو، ولكن حدة الاستقطاب و الصراع زادت كثيراً. فالصحف الضخمة و التلفزيون المملوك للدولة هي مؤسسات تربت على خدمة الحاكم بما في ذلك رؤساء التحرير. كما أنها مخترقة من الأجهزة الأمنية بشكل كبير، وهو ما يظهر في الأحاديث الصحفية المسجلة مع الرئيس محمد مرسي داخل محبسه، هذا ليس سبق صحفي بل تعاون مع الأمن للحصول على تلك المقابلات وتنظيمها، وهو ما نجده –أيضًا- في الصحافة الخاصة.»[٦٦] وأوضح **شكر الله** أن الصحفيين والإعلاميين يتخذون مواقف على اختلاف طبيعتها، كما أن الجمهور هو الأخر مستقطب وأن هذا خلق مناخ لتدخل الأجهزة الأمنية لتوجيه دفة الإعلام تجاه وجهة معينة.

«كل الصحافة تعاني ولكن الصحافة المملوكة للدولة في أزمة حقيقة لأنها مؤسسات ديناصورية غير مستقلة. ولكن بدون إعادة بناء هذه المؤسسات لا أعتقد أن هناك أمل منها. ولكي تضمن استقلالية السياسة التحريرية لهذه المؤسسات يجب أن يكون لها مجلس مستقل يشرف عليها و لكن ضمانات تحقيق ذلك ليست بالأمر السهل.»

ويعتبر ما قاله **عماد حجاب**، محرر **بجريدة الأهرام**، تأكيد على نقص الاستقلالية وتأثير ذلك على الالتزام بالمعايير المهنية داخل إحدى أكبر الصحف القومية: «نظرًا إلى أنها تساند قرارات الحكومة، لم تستطع [الأهرام] معالجة القضايا والاهتمام بالأخبار الأخرى بخلاف الحكومية، فمن معايير المؤسسة جماهيرية الخبر وليس حق الجمهور في المعرفة، كما أنه يتم تجنب بعض المصادر في القضايا السياسية والتي تثير تصريحاتها ردود أفعال كبيرة و هذا قصور في الموضوعية، ولكن هناك ضغوط داخلية ورفض من الصحفيين ورغبة في تغيير الأداء الصحفي وعدم الانحياز، ولكن الأهرام تحتاج لوقت كبير للتغيير لأنها مؤسسة كبيرة.»[٦٧]

---

٦٤. سيد حسن، حبس»٤« من عناصر الإخوان بدمياط ١٥ يومًا والتجديد لـ ٢٠ آخرين. http://goo.gl/Byz62U

65. El Issawi, p.48.

٦٦. مقابلة شخصية مع هاني شكر الله، سبتمبر ٢٠١٣.

٦٧. مقابلة شخصية مع عماد حجاب. سبتمبر ٢٠١٣.

نظرًا لدعم الإعلام لنظام ما بعد الإخوان، نجد أن التغطية الإخبارية تحولت إلى «أخبار للرسميات» كما عرفتها أستاذة إدارة و اقتصاديات المؤسسات الإعلامية، **رشا علام**، في مقال لها وهو ما كان متبع من قبل صحف الدولة، ولكن حديثًا اتبعت الصحف الخاصة نفس النهج حيث يتم إعطاء الأولوية لأنشطة الحكومة ومن ثم تأتي الأخبار التي تخص المواطنين كأولوية ثانوية.[٦٨]

أما الصحف الخاصة فقد شهدت تغييرًا وانحيازًا مماثلًا. يقول **محمد سعد** محرر بجريدة **اليوم السابع** أن التغطية اختلفت من حيث السماح بمهاجمة الإخوان فبعد أن كانت عبارات «يسقط حكم المرشد، ويسقط الرئيس» خطوط حمراء، لا تكتب في الخبر وتحذف من مقاطع الفيديو، أصبح مسموح بها. وفي المقابل لم نعد نتطرق إلى سلبيات الطرف الآخر، والاكتفاء بذكر إيجابياته. ويذكر مثال آخر وهو «تجاهل الجريدة فيديوهات قنص الإخوان في أحداث الحرس الجمهوري وفض اعتصام رابعة والنهضة، لمجرد أنها تخالف سياسة الجريدة.»[٦٩]

مهنية معيبة في الإعلام المرئي والمسموع بجناحيه العام والخاص

لعب الإعلام المرئي دورًا أكبر في مشهد ما بعد عزل مرسي. يقول **محمد حسان**، مقدم برامج و قارئ نشرة با**لتلفزيون المصري بقطاع الأخبار**، أن بعد ٣٠ يونيو أصبح هناك مشكلة لجميع المهنيين، فالمُشاهد لا يريد أن يسمع جميع الأطراف وإنما الرأي الذي يؤيده فقط، و قد طال هذا التطرف أيضًا وسائل الإعلام في نقلها الأحداث السياسية و هو ما يحدث على مستوى البرامج الإخبارية والحوارية، ففي الأولى يتم إغفال أخبار بعينها وفي الثانية يحدث انحياز واضح لأحد أطراف الحدث الواقع.

ومن أمثلة ذلك الانحياز تصدير خطاب الكراهية في الكثير من الأحيان، والذي تناولت تعريفاته مؤسسة حرية الفكر والتعبير في ورقة بعنوان «**الحدود الفاصلة: خطابات التحريض وحرية التعبير**» وتم تعريفه من قبل منظمة المادة «١٩» مستندة إلى «مبادئ كامدن» الخاصة بحرية التعبير والحق في المساواة على أنه «حالة ذهنية تتسم بانفعالات حادة وغير عقلانية من العداء والمقت والاحتقار تجاه المجموعة أو الشخص المحرض ضده».[٧٠] وقد رصدت مؤسسة «الصوت الحر» في تقريرها الثامن خطابات تقع في هذا النحو، منها ما قاله أحد مذيعي النيل للأخبار يوم ١٦ سبتمبر ٢٠١٣م: «يومًا بعد يوم يثبت تنظيم الإخوان تحقيق كل أهدافه ولكن بانتهازية مطلقة، الغاية عندهم تبرر الوسيلة حتى لو كانت الوسيلة شل المواطنين وتدمير الاقتصاد ونشر الفوضى والاضطراب في البلاد».[٧١]

بالإضافة إلى ذلك فقد مُنعت معظم الأصوات المنتقدة للخطوات التي حدثت بعد فض اعتصامي رابعة والنهضة، وبدأ الإعلام الحكومي حملات تشويه لبعض الشخصيات العامة مثل أستاذ العلوم السياسية **عمرو حمزاوي**.[٧٢] اشتملت حملات التشويه أيضًا، تشويه لكثير من الرموز الثورية وشيطنتهم في خطاب يربطهم بنظريات المؤامرة و تهديد الدولة المصرية والعمل على إسقاطها وغيرها من الاتهامات الغير مدعومة بأدلة.

ويضيف حسان أنه «عندما صُبغ ماسبيرو بصبغة الإخوان في عهد وزير الإعلام صلاح عبد المقصود، قام الراغبون في الإبقاء على المهنية في التغطية بالتوقيع على بيان يقررون فيه أنهم سيقومون بتغطية أحداث ٣٠ يونيو بمهنية فما كان من الوزير

---

٦٨. رشا علام، تطهير الإعلام المصري (وزير الإعلام - الملكية والمصداقية). ٢٠١٢. http://goo.gl/ni7qYk

٦٩. مقابلة شخصية مع محمد سعد. نوفمبر ٢٠١٣.

٧٠. أحمد عزت وفهد البنا ونهاد عبود. «الحدود الفاصلة: خطابات التحريض وحرية التعبير». مؤسسة حرية الفكر والتعبير. ٢٠١٣. http://goo.gl/pcYhMq

٧١. الإصدار الثامن من الصوت الحر. صفحة ٢٠.

72. El Issawi, p.51.

إلا أن سمح بخروج وحدة واحدة للبث وهى الوحدة ١٩ التي تواجدت في ميدان رابعة العدوية و التي تم تدميرها، أما باقي المحافظات التي لدينا فيها وحدات للبث المباشر لتغطية أفضل رفض هو ورئيس القطاع الهندسي **عمرو خفيف** –الذي يخضع للمحاكمة الآن- أن تخرج تلك الوحدات للتغطية فتحول قطاع الأخبار لما يشبه الراديو يعتمد على المداخلات الهاتفية و شهود العيان بدلًا من المراسلين.»[٧٣]

أكد العديد من الصحفيين والإعلاميين ويتبعهم **حسان** في ذلك أن محاولات المهنية أو الموضوعية ما هي إلا محاولات فردية وليست مؤسسية. «لطالما كان ماسبيرو تابعًا لأي نظام، مبارك، المجلس العسكري، ثم الإخوان، ومن ثم نظام ما بعد ٣٠ يونيو، فالقائمين على هذه المؤسسات لا يعرفون شيئا آخر غير التبعية. و بعد ٢٥ يناير أصبح هناك نوع من الرقابة الذاتية لكي تنال المؤسسات تأييد السلطة بدون تعليمات مفروضة على حد ما أراه من خلال عملي كمقدم. وكثيرًا ما قرأت البيانات الرسمية التي ترسل لنا مباشرة وتكون مختومة من تلك الجهات كالقوات المسلحة أو وزارة الداخلية. فالعلاقة عبارة عن علاقة زواج كاثوليكي غير قابلة للانفصال، فأموالنا تأتي من وزارة المالية، و على المدى الطويل أصبح لدى ماسبيرو مراسل ثابت في كل وزارة، مراسل وزارة الداخلية ...الخ من الوزارات، مما أدى لتحول المراسل إلى واجهة للوزارة و معظم الوقت يقدم ما يرضيها.»[٧٤]

أما عن تغطية القنوات الخاصة فقد انطلقت كل القنوات لتغطية المظاهرات في صحبة الأغاني الوطنية و قامت بوضع شعارات على شاشاتها مثل «مصر تحارب الإرهاب» و «مصر تنتفض».[٧٥] وكثيّرًا ما كان يتم خلط الرأي بالخبر، و تمثّل ذلك في الحديث عن المؤامرات التي تخطط لها جماعة الإخوان المسلمين لإسقاط الدولة المصرية واقتصادها بدون أي معلومات عن تلك المؤامرات.[٧٦] حيث كشف رصد مؤسسة الصوت الحر أن مقدمي البرامج يقومون بتوجيه ضيوفهم و يفرضون عليهم استخدام عبارات و تعبيرات معينة لتتوافق مع وجهة النظر السياسية التي تؤيدها القناة، كما كان الحال في قناة «**سي بي سي**» حيث يقوم مقدمي البرامج بمراجعة الضيوف عندما يستخدمون كلمات مختلفة عن تلك المستخدمة من قبل القناة و أشهر هاتين الكلمتين الإشارة لأحداث ما بعد ٣٠ يونيو باعتبارها «ثورة» لا «انقلاب» وكذلك استخدام صفات مثل «الإرهابية» عند وصف جماعة الإخوان المسلمين، حيث جاء ذلك في الفقرات الإخبارية والحوارية معًا.[٧٧] واستعرض الرصد استخدام تلك القنوات الخاصة لخطاب الكراهية في الكثير من الأحيان. فعلى سبيل المثال قالت إحدى المذيعات على قناة «**سي بي سي**» في ٢٠ سبتمبر أن «دعوات الإخوان هدفها الواضح والصريح هو تعطيل البلاد ووقف حال الناس، المواطن فريسة أو رهينة.»[٧٨]

و يقول **أحمد خير الدين**، مذيع بقناة «أون تي في»، أنه بعد ٣٠ يونيو أصبحت القنوات الخاصة تتطوع للقيام بدور غير مطلوب منها وهو دور الإعلام الحكومي القديم مثل الالتفاف حول مصطلح الإرهاب بشكل تطوعي، اختيار ضيوف مكررين، وتجنب استضافة ضيوف من التيار الآخر لتحقيق شيء من التوازن وبالتالي تحويل دور الإعلام من طرف ينقل للمشاهد ما يحدث على أرض الواقع إلى طرف يحارب بجانب الدولة.[٧٩]

---

٧٣. مقابلة شخصية مع محمد حسان. نوفمبر ٢٠١٣.

٧٤. المصدر السابق.

٧٥. فيديو لمظاهرات ٣٠ يونيو من قناة «سي بي سي» . https://www.youtube.com/watch?v=GQ1tNopb97k

٧٦. الإصدار الثامن من الصوت الحر. صفحة ٢٣.

٧٧. المصدر السابق، صفحة ١٩.

٧٨. المصدر السابق، صفحة ٢٠.

٧٩. مقابلة شخصية مع أحمد خير الدين. سبتمبر ٢٠١٣.

اختبر **خير الدين** العمل لدى قناة «**بي بي سي**» وهو يوضح الفرق بينها وبين العمل في قناة مصرية خاصة أن الأولي تفرض سياسة تحريرية واضحة وتحدد استخدام الألفاظ بشكل معين (مهني/موضوعي) في حين أنه بشكل عام القنوات المصرية لا توفر تدريب على إتباع المعايير المهنية في التغطية ويظل الأمر متروكًا لرئيس التحرير هو الذي يضع بعض الخطوط أحيانًا وليس شيئًا مؤسسيًا.

ويختلف **محمد مندور**، مدير تحرير إحدى البرامج في قناة «**أون تي في**» مع **خير الدين**، إذ يرى أنه بعد ٣٠ يونيو عندما بدأ العنف بالظهور كان من الضرورة على القنوات الخاصة التوحد لمواجهته، لأننا كنا بصدد الحرب على الإرهاب الذي يهدد الدولة والمواطنين.[٨٠] وقد كانت القنوات الفضائية الخاصة على اتصال وقد تم التوحد حول مبادرة ترجمة الحقائق حول فض اعتصام رابعة للإنجليزية وهو أمر وطني لمواجهة حملة التشويه التي قام بها الخارج.[٨١]

أما عن غياب الضيوف الممثلين للتيار الإسلامي فيرى **مندور** أن غيابهم طبيعي و أنه مماثل لغياب ممثلي الحزب الوطني عن الشاشات بعد ثورة يناير. «كنا نحتفل ب ٣٠ يونيو فكيف لنا أن نُظهر من يرفض هذا الحدث وتلك الثورة.»

تدخل في الهيكل التنفيذي والإداري والسياسات التحريرية

أما داخل المؤسسات الإعلامية من صحافة وإعلام مرئي ومسموع، فقد قامت السلطات الأمنية بغلق أربعة من القنوات التي انتمت للمعسكر الإسلامي في فترة حكم الإخوان وهى قنوات الحافظ و الناس والرحمة وكذلك قناة الجزيرة مباشر التي أغلقت بحكم قضائي.[٨٢]

و داخل ماسبيرو أُتخذت خطوات لإقصاء العديد ممن تم تعيينهم في ظل نظام الإخوان المسلمين داخل تلك المؤسسات، ومن ضمن تلك الأمثلة **محمد ثابت**، معد البرامج بقناة «**النيل الثقافية**»، و الذي تم نقله من القناة بسبب انتمائه لجماعة الإخوان واتهامه باختيار ضيوف يهاجمون الجيش المصري.[٨٣] واستمرت تلك التنقلات حتى وقت قريب وهذا يؤكد على عدم استقلالية تلك المؤسسات التي تغير الأفراد وبالتالي السياسات التحريرية بتغير النظام السياسي.[٨٤]

وعن تدخل آخر جاء هذه المرة عن طريق توجيه رسالة إعلامية معينة، فقد طالبت الحكومة المؤقتة وسائل الإعلام الرسمية والخاصة بحذف شعار «مصر تحارب الإرهاب» الذي تم استخدامه عقب خطاب وزير الدفاع الفريق السيسي - آنذاك- والذي طلب فيه تفويضًا من المواطنين لمحاربة الإرهاب والعنف المحتمل، و طالب الحكومة باستبدال ذلك الشعار بشعار «مصر في طريقها للديمقراطية».[٨٥] مما يؤكد على الاصطفاف الذي حدث بين الإعلام الرسمي و الصحف الخاصة، واختفاء الخطوط الفاصلة بينهما، وتوحد خطابهما واهتمامات كلا منهما في التغطية بعد أحداث ٣٠ يونيو (مع وجود بعض الاستثناءات الحادثة في الصحف المستقلة).

---

٨٠. مقابلة شخصية مع محمد مندور. سبتمبر ٢٠١٣.

٨١. قامت بعض القنوات الخاصة بعمل فيديوهات تتضمن صوراً و مقتطفات من عملية فض ميداني رابعة و النهضة مستعرضين معلومات حول الفض و قامت بترجمتها للغة الانجليزية موجهة خطابها للغرب.

82. El Issawi, p.61.

٨٣. طارق عبد الفتاح، خلايا تنظيم الإخوان الإرهابي داخل «ماسبيرو». يناير ٢٠١٤. http://goo.gl/FXXIBm

84. El Issawi, p.49.

٨٥. الحكومة المؤقتة تطالب بحذف شعار «مصر تحارب الإرهاب» من وسائل الإعلام .سبتمبر ٢٠١٣ http://goo.gl/cdq550

و إذا ما انتهينا من عام ٢٠١٣م وجدنا أن تدهور مهنية الإعلام مستمر خلال عام ٢٠١٤م، حيث قامت قناة «**القاهرة والناس**» بعرض برنامج «**الصندوق الأسود**» والذي قدمه **عبد الرحيم على**، الباحث في الإسلام السياسي في مصر، وهو البرنامج الذي عرض تسجيلات شخصية للعديد من الشخصيات العامة و نشطاء ثورة «٢٥ يناير» والحركات الاحتجاجية مثل «٦ أبريل»، وهو الفعل الذي آثار حفيظة العديدين، والذي تم اتهام الصحفي بسببه بالتعدي على حرمة الحياة الخاصة و التشهير بالشخصيات التي يعرض لها تسجيلات.[٨٦]

كما أن وزارة الإعلام قامت بإصدار ميثاق الشرف الإعلامي و الذي ينظم عمل وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في حين أنها ليست مخولة بمثل هذا الأمر الذي يعود للعاملين في الإعلام في المقام الأول.

حيث أصدرت، **درية شرف الدين، وزير الإعلام** السابق، مشروع ميثاق الشرف، في مارس ٢٠١٤م وتضمنت مبادئه الحديث عن دور الإعلام في «خدمة الشعب في إطار نسيج وطني واحد وتوافق قومي ومجتمعي عام، وتقديره لمقومات الأمن القومي المصري ووحدة الوطن وسلامة أرضه... وإسهامه في صناعة الرأي العام واتجاهاته وبناء الوجدان الثقافي والحضاري للأمة».[٨٧] بالإضافة إلى النص على «البعد عن إثارة الشك والشائعات والأخبار الكاذبة وعدم إذاعة ما يدعو إلى الإحباط أو تثبيط الهمم والروح المعنوية للشعب و...تسخير كافة إمكانيات الإعلام في خدمة المصالح العليا للأمة العربية» وغيرها من الجمل المبهمة والتي يمكن على إثرها تقييد حرية التعبير، كما أن هذه الصياغة تضع للإعلام وظيفة إرشادية وتوجيهية وتلقينية تختلف مع مبدأ الاختيار الحر الذي يجب أن يتوافر لجمهور المشاهدين. وهذا يؤثر على استقلالية الإعلام و يعتبر مظهر مباشر من مظاهر تدخل الدولة وفرضها معايير محددة للإعلاميين في حين أنهم هم المخولون بإصدار ميثاق شرف يتفقون بأنفسهم عليه ويحددون به طريقة تناولهم للقضايا.

---

٨٦. تقرير رصد الإعلام العاشر من الصوت الحر. صفحة ١٠.

٨٧. إيمان السيد،»الوطن تنشر النص المقترح لمشروع ميثاق الشرف الإعلامي». جريدة الوطن. ٢٧ مارس ٢٠١٤. http://goo.gl/7OpwjF

توصيات

بعد استعراض حالة الإعلام المصري بعد أحداث ٣٠ يونيو ووضع استقلاليته المنقوصة، رأينا أنه لا مناص من أن تبدأ عملية إصلاح الإعلام بجناحيه العام و الخاص حتى يسهم بدوره في عملية التحول الديمقراطي التي تمر بها مصر. وهو ما دعانا لطرح عدد من التوصيات للشركاء والمهتمين بمنظومة الإعلام المصري.

• يجب أن تتم إعادة هيكلة الإعلام الرسمي المقروء والمرئي والمسموع كليًا و في أقرب فرصة حتى لا تستفحل مشكلاته. حيث يوضح الخبير الإعلامي **هشام قاسم** - **ناشر و الرئيس السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان**- أنه لا يوجد حلول سريعة و أن عملية إعادة الهيكلة ستكون قاسية وصعبة على هذا القطاع من الإعلام بسبب ضخامة عدد العاملين فيه، و بسبب ما تعرض له من تجريف لمدة أكثر من ٣٠ سنة. ولكن يجب البدء فيها والسماح بالمزيد من المنافسة التي سوف ترفع بمستوى الصحف إلى مستوى الاحتراف والمهنية.

• يجب أن تبدأ عملية تشكيل المجالس المستقلة المنظمة لعمل الإعلام والمسئولة عن الإشراف على ضمان استقلاليته، والقيام بعملية إصلاحه وإعادة هيكلته على كافة مستوياته الإدارية. وقد شمل دستور ٢٠١٣م في المادة ٢١١ منه على وجوب إنشاء مجلس أعلى للإعلام المسموع والمرئي، ينظم العمل في مجال الإعلام بمصر. بالإضافة إلى تشكيل مجلس وطني للصحافة ليضطلع بمهمة الإشراف على الصحافة المصرية بدلًا من مجلس الشورى، وقد ورد ذلك في المادة ٢١٢ من الدستور. وأخيرًا إنشاء المجلس الوطني للإعلام وفق نص المادة ٢١٣ والتي ستحل محل اتحاد الإذاعة والتليفزيون.

• يجب إلغاء المواد القانونية والتشريعية التي تقيد إطلاق المبادرات الإعلامية الجديدة، وذلك عن طريق إلغاء التعسف المادي في شروط التمويل والملكية، وكذلك يجب سن التشريعات المناسبة للتوسع في وسائل وأشكال الملكية المجتمعية لوسائل الإعلام.

• يجب أن ترفع الحكومة يدها عن ميثاق الشرف الإعلامي، على أن تترك مهمة وضعه للعاملين في وسائل الإعلام المختلفة، فهم المعنيين بوضعه والأقدر على تنفيذه والالتزام به.

• يجب أن تُضبط القواعد المنظمة لعمل الإعلام الخاص وتأثير رأس المال على الرسائل الإعلامية الخبرية.

• يجب على المؤسسات الإعلامية أن توفر التدريب اللازم للعاملين بها على المعايير المهنية للتغطية الإخبارية ومساحات التعبير عن الرأي بعيدًا عن الخطابات العنصرية أو التي تحض على الكراهية.